

بحث المؤسسات المالية

المادة : نظرة منهجية في ادارة المؤسسات المالية

د/ أحمد جابر علي بدران

الطالب : نرمين عبدالهادي ابو الحسن

نشأتها

المؤسسات المالية حيث بدأت نشأتها في القرن العشرين وحيث منذ بدايتها في هذا القرن وبدا ظهور الكثير من التغيرات والتطورات التي فرضت نفسها بقوة في الحياة الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية فمن هنا يبدأ تنافس الدول فهناك دول صعدت وتطورت و دول انهارات ولم تستطيع مواجهة هذا التطور ومن هنا تبدأ ظهور مفاهيم المؤسسات المالية ، الى الواقع السياسي والاقتصادي ، حيث في منتصف القرن العشرين جاءت الحرب العالمية الثانية لترسم ملامح لنظام دولي احتلت وسيطرة بعض اركانه في فترة قريبة بعد الحرب ،بينما استمر البعض الاخر وبقوة اكبر الى يومنا هذا ، وبدأت هذه القوة في الحرب العالمية الثانية في انشاء مجموعة من المؤسسات المالية والاقتصادية والدولية بمدينة بريتون وودز، وقد استندت لهذه المؤسسات مهام معينة في مجال ادارة الشؤون المالية والاقتصادية الدولية ، ومن اهم هذه المؤسسات هي كل من صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي ، إضافة الى عدد من المؤسسات المالية الاقليمية وهنا يأتي التسأل لماذا صندوق النقد الدولي وغيرها من اسماء المؤسسات له اهمية ؟ وذلك لان صندوق النقد يتلخص في تثبيت الاوضاع النقدية وفي بناء اقتصاد مفتوح عالميا، بينما مهمة البنك الدولي تتلخص في تمويل المشاريع التنموية عبر العالم ولهذا تصبح المؤسسات المالية منذ نشأتها

كيان يتم تكوينه من مجموعة من الافراد الذين يتعاونون فيما بينهما لانتاج سلعة او خدمة تقدم الى مجموعة من المستفيدين الذين يطلق عليهم المستهلكين ، فتزايد الجهود بين اولئك الافراد للحصول على منتجات وخدمات عالية الجودة ترضي المستهلكين وتجعلهم يحرصون على السعي الى الحصول عليها ووفقا للنشاط التي تقوم به المؤسسة او الخدمة التي تقدمها ، هناك انواع عديدة من المؤسسات او منشآت اعمال ومنها :

المؤسسات الصناعية والمؤسسات التجارية والمؤسسات الزراعية والمؤسسات التجارية والمؤسسات السياحية وغيرها الكثير، ويوجد مفهوم لهذه المؤسسات ايضاً بما يعرفها انها منشأة اعمال لديها مجموعة من الاصول والخصوم وكغيرها من المؤسسات ، الا انها تتميز بأن اصولها عبارة عن اصول مالية ومثال ، الاوراق المالية ، والقروض ، بدلاً من الموجودات الثابتة والمتداولة في المؤسسات الاخرى ونأتي الى الطرف الاخر وهو خصومها وهي ايضاً خصوم مالية على شكل مدخرات وودائع بأنواعها المختلفة وعليه يمكن تعريف المؤسسات المالية على انها كل منشأة اعمال تكون اصولها وخصومها مالية وتتعامل بالاموال اخذ وعطاء ، ويتضح هنا ان المؤسسات المالية تعمل على تقديم منتج معين مقابل سعر لهذا المنتج وهنا يكون المال هو السلعة او المنتج المقدم من قبل المؤسسات المالية فمثلاً يكون سعر الحصول على قروض هو معدل الفائدة فالمؤسسات المالية تتمتع هذا الكيان والوجود ولديها ادارة محكمة وتلك الادارة تجعلها مستقلة عن الدول المكونة لها ويقصد بذلك رعاية المصالح المشتركة او تحقيق اهداف معينة فالمؤسسات المالية

ف نجد ان المؤسسات المالية لديهم بما يسمى مفهوم المنظمة المالية وهو عبارة عن وجود قانوني يبني على مجموعة من الدول، تنشأ من خلال اتفاق دولي ولديه اجهزة وفروع دائمة وتتمتع بإدارة ذاتية مستقلة عن الدول المكونة لها ولذلك يقصد برعاية بعض المصالح المشتركة او تحقيق اهداف معينة، فالمنظمات الدولية هي محاط اهتمام قانون المنظمات الدولية او قانون التنظيم الدولي ويعتبر احد فروع القانون الدولي الذي ينص كل اهتمامته بالمنظمات الدولية الحكومية ، وما المقصود بالمنظمات الدولية الحكومية ؟ وهي منظمات تتكون من دول ذات سيادة وذلك بموجب معاهدة او اتفاق دولي متعدد الاطراف ، وان لها كياناً دائماً ومستمر ولها شخصية قانونية مستقلة بوجه اخر اي انها لديها الادارة الذاتية المستقلة عن ادارات اعضائها انفرادياً ، وايضاً تختلف المنظمة الدولية عن المؤتمر الدولي وذلك ان الاخير لا يتمتع بإدارة ذاتية منفصلة عن الدول الاخرى المكونة له او المشتركة فيه ولا تلزم القرارات الصادرة عنه الا الدول التي وافقت عليها خلافاً للمنظمة التي تلزم الاعضاء بقراراتها ، ويرجع نشأة المنظمات الدولية الى تلك الفكرة المبنية على المؤتمرات الدولية وذلك بعد إعطاء عنصر الدوام لها من خلال تطورات حدثت في نطاق امانات المؤتمرات ، خاصة عندما تكون المؤتمرات تعالج المشاكل التي يشترك فيها الدول ولذلك تستجيب للمطالب العملية وتتخذ قراراتها بالاجماع، لذلك فهي تبحث في اتخاذ الموقف المشترك اكثر من انها تمارس سلطة فعالة ، فمن الموضح عليه انها تحاول ان تكتسب مواقف متسقة بين الدول المشتركة في المؤتمر وفي جهة اخرى هي لا تفرض عليها ادارة خارجية ، في جهة ثانية فأن

المنظمات الدولية حصلت على ادارة ذاتية مستقلة عن بقية الدول الاعضاء
وتكون ايضاً السكرتارية مستقلة ، ولديها قرارات تتخذ عن طريق الاغلبية
البسيطة ، ويكون لديها اجهزة مكونة من اشخاص يمر بواسطتهم اتخاذ
القرار ويطلق عليهم لقب الموظفين الدوليين، فالمنظمات الدولية قد امتلكت
سلطة ذاتية وذلك ينتج عن طريق تفويض حقيقي من الدول وذا يجعل لديها
هيئة قوية فوق الدول ، ويأتي مصطلح TFI الى منظومة المؤسسات المالية
الدولية ابيان المعاهدة بريتون وودز في عام ١٩٤٤ ، فقد عاشت هذه
المؤسسات منذ نشأتها مرحلتين متميزتين اثرت تأثيراً بالغاً في سياستها
العامة فتعتبر المرحلة الاولى مرحلة الازهار الاقتصادي واستمر الى عام
١٩٤٥ الى ١٩٧٠ ، انما المرحلة الثانية فعرفت بمرحلة الازمات المتكررة
وتبدا من بداية قرن التسعينات واستمرت الى هذا اليوم فلذلك نفهم من نشأتها
مبدئاً ان المؤسسات المالية من المؤسسات الحيوية المهمة في كل انواع
الاقتصاد وتعتبر احد مكوناته الرئيسية وسبباً من اسباب نموه وتقدمه فتقوم
هذه المؤسسات بكثير من الوظائف منها انها تعمل على التوفيق بين من يملك
المال ومن لا يملك المال الخ، فتعتبر نشأة المؤسسات المالية له اهمية
واضحة وكبيرة وذلك نتيجة لاستمراره لهذا الوقت

تطور المؤسسات المالية

فقد مرت المؤسسات المالية بمرحلتين متميزتين فأدى ذلك على التأثير على تطور المؤسسات المالية من حيث سياستها فقد عبرت المرحلة الاولى في تطور المؤسسات المالية على اذهار في الاقتصاد واعتدت من ١٩٤٥ الى ١٩٧١ ، انما المرحلة الثانية فبدات من بداية قرن السبعينات واستمرت الى هذا الوقت ومن هنا فقد بدا اعتماد النظام الراسمالي وتوسعه خلال المرحلة الاولى (١٩٤٥ الى ١٩٧٠) على تكامل وتوازن ، فقد تخطى الدراسات النقدية او المؤسسات النقدية في الوقت الراهن بأهتمام من قبل مختلف الاقتصاديين والباحثين وبشكل اوضح بعد ان تأكدت من اهمية تلك المؤسسات وتأثيرها الفعال على مجرى النشاط الاقتصادي ومعدل نمو وذلك فقد ادت المؤسسات المالية الى التأثير على مستوى الانتاج والاسعار والعمالة واسعار الصرف والثروات في المجتمع مما ادى ذلك على السعي وراها لتطورها بكفاءة ومن جهة اخرى علاقتها الوثيقة و المتبادلة بكافة اجزاء الخطة الاقتصادية العامة، مما يزيد من اهمية هذه الدراسات هو نتائج السياسات النقدية ونشاط المؤسسات النقدية والمالية لبعض الدول ذات العمالة الاحطياطية الدولية فلم تعد هذه المؤسسات لها حصر بل تعددت الى ان وصلت الى اقتصاديات الدول الاخرى من خلال العلاقات النقدية الدولية

والتي تتصف بدرجة كبيرة من عملية التدهور وعدم الاستقرار في الوقت الحالي وفي اطار اتجاهات العمولة وخاصة بعد انتهاء الحروب بين الشرق والغرب وتفكك الاتحاد السوفياتي والتحولات السياسية في كل من اوروبا الشرقية واسيا وافريقيا وابرام الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية وتوسع عضوية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي FMI...الخ، فبدأ بالسيطرة على الفكر الاقتصادي الحديث نتيجة للتأثير المتبادل الذي اثبتته تجارب الدول في مجال تعاملها مع المشكلات الاقتصادية التي واجهتها وترابط حلولها ، فقد ثم بدأ بإعادة النظر في طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية واسلوبها ووضحت حلول تقوم بالتنازل الجزئي للديون الخارجية ومن ثم بدأت بدعم واصلاح المنظمات والعينات الدولية وزيادة فعاليتها في مواجهة مشكلات العالم والحد من تحكم الدول الغنية في قراراتها والاستمرار في زيادة معاوناتها المالية والفنية للدول النامية بما يتفق ، وادت الى تحقيق احتياجات التنمية فيها فقد تميزت الفترة بين الحربين العالميتين الاولى والثانية باتباع سياسات اقتصادية وقد عرفت باسم افقار الجار ، وتلك السياسات استهدفت حل المشاكل الاقتصادية الداخلية مثل البطالة على حساب الدول الاخرى وكما تضمنت هذه السياسات تحقيق تنافسية على حساب الدول الاخرى ايضاً وساندت هذه السياسات على فرض العديد من القيود على التجارة الدولية ولذلك فتعتبر المؤسسات المالية بأنها جميع المؤسسات او المنشآت او الشركات التي تزود السوق بالاموال وذلك من خلال تحويل هذه الاموال من قبل المستثمرين للعملاء على شكل قروض او ودائع او حتى استثمارات فتعتبر البنوك التجارية من اكثر انواع المؤسسات المالية انتشارا

ويليلها بنوك الاستثمار وبنوك الاعتماد وشركات الوساطة او الوكلاء
الاستثماريين كذلك صناديق ادارة الاموال وشركات التأمين فهناك العديد من
انواع المؤسسات المالية المنتشرة بالاسواق مثل الاتحادات الائتمانية
وشركات تمويل المشاريع الصغيرة المنتشرة بشكل كبير وغالباً ما يتم تنظيم
هذه المؤسسات المالية من قبل البنك المركزي ، لغايات ادارة عمليات تزويد
السوق بالاموال وحماية المستهلكين فتلعب المؤسسات المالية دوراً مهماً
وحيوياً في الانظمة المالية المختلفة للبلدان بشكل عام خاصة في البلدان ذات
الاقتصاد المتطور والمتقدم وتوفير المؤسسات المالية جميع المتطلبات
المادية للصناعات الرئيسية على المدى الطويل ونظراً لاهمية المؤسسات
المالية والدور الحيوي الكبير الذي تقوم بتقديمه هذه المؤسسات ، فهي توفر
تقديم القروض للعملاء وللمواطنين وكذلك تحفيزهم وتشجيعهم على
الاستثمار ، فقد تشرف الحكومات من تلقاء نفسها على هذه المؤسسات
والشركات المالية كذلك تقوم بمتابعة الاعمال التي تقوم بها المؤسسات
المالية وذلك للحفاظ على خط سير عمل هذه الشركات و ضمان عدم
خسارتها او عدم وقوعها للافلاس فعند افلاس هذه الشركات وخسارتها
فيؤدي ذلك الى زعر كبير وكذلك خسائر مادية كبيرة وحالات لعدم استقرار
في الاقتصاد المحلي فهناك العديد من المنظمات المسؤولة عن الرقابة على
المؤسسات المالية مثل هيئة حماية مستثمرين الاوراق المالية الامريكية ،
فتعتبر المؤسسات المالية من العوامل و المؤثرات الاساسية التي تؤثر بشكل
اساسي على التنمية الاقتصادية للبلاد والتحكم في هذه المؤسسات المالية
وذلك للسيطرة على التنمية الاقتصادية فلا بد من تطويرها باستمرار وبفعالية

وبطرق صحيحة ومحاولة السير قدماً في تنميتها وتطويرها فتطور ازدهار المؤسسات المالية له نتائج تعود على العالم في تقدمه بشكل لا حصر له وذلك بسبب نمو العلاقات الاقتصادية ولذلك ايضاً يعتبر استقرار النظام المالي العالمي عاملاً حاسماً في غاية الاهمية بالنسبة لاستمرار نمو التجارة وذلك يسعى في تقدم المؤسسات المالية ولكن يصبح الامر معقداً عند الحديث عن العمالة النقدية الخاصة بكل دولة ولان ايضاً القواعد والانظمة التي تحكم الصفقات المالية تختلف اختلافاً كبيراً من بلد الى اخر فأصبح التطور للمؤسسات المالية امر ليس بالامر الصعب ولكنه دقيق ، فعند تحقيق هذا التطور بشكل الصحيح فانه يبني على ذلك تنمية اقتصادية وحتى ان وجودها يجب ان يكون بشكل كافي يتناسب مع هذا العصر اقتصادياً واجتماعياً وسكانياً .. الخ، فأصبحت ضرورة لابد من وجودها فهي انشأت من وليدت الحاجة لهذه المؤسسات لدى الافراد فهي عرفت على انها مؤسسة تقوم بجمع الاموال من عامة الناس ووضعها في اموال مالية ومن ذلك نجد ان تعريف المؤسسات المالية غير قابل للحصر بالمعنى الضيق لاختلاف انواع المؤسسات المالية مع امكانية ظهور انواع جديدة منها على المستوى العالمي وذلك يدل على تنوعها الكبير في ظل تقدم الدول وتطورها

أهمية المؤسسات المالية

تقوم المؤسسات المالية بتوفير للمستهلكين والعملاء التجاريين مجموعة واسعة من الخدمات وأنواع مختلفة من المنتجات المصرفية فتظهر هذه الأهمية للمؤسسات المالية في الاقتصاد الأوسع نطاقاً خلال فترات الازدهار والركود في الأسواق ، ففي اثناء فترات الانتعاش الاقتصادي تقوم المؤسسات المالية بتقديم التمويل الذي يدفع النمو الاقتصادي ، وخلال فترات الركود تحد المصارف من الاقراض ويمكن ان يؤدي ذلك الى تفاقم المشاكل المالية للبلد و يمكن لفت الانتباه الى ان الاقتصاد يعتمد اعتماداً كبيراً على القطاع المالي، وقد اقرض المقرضون وشركات التأمين المال للناس والتأمين ضد الخسارة لعدة قرون ولكن في القرن العشرين بدأت الحكومات في جميع انحاء العالم تدرك اهمية المؤسسات المالية وسن التشريعات التي جعلت من السهل على المزيد من الناس الحصول على المنتجات والخدمات من هذه الكيانات وفي العديد من البلدان تضطر الى اقرض المال للمستثمرين في المنزل او الشركات الصغيرة وتغطي القروض المتاحة بسهولة الانفاق الاستهلاكي فيؤدي ذلك الانفاق الى النمو الاقتصادي، فكثير

مايكون المستهلكون عبارة عن اشخاص يتلقون نفوذاً و يسعون للحصول على عوائد في اموالهم انما يوجد اشخاص اخرون بدون نقود يحتاجون الى اقتراض اموال لتغطية نفقاتهم القصيرة الاجل ولذلك تعمل البنوك كوسطاء بين هؤلاء الفئتين فالاولى التي تمتلك نقود ويقرضون المال الى الخلق مقابل معدل فائدة اسمي وتقدم المصاريف نفس ذات الاموال للمستهلكين ولكن بمعدل فائدة اعلى بكثير ، وهنا نجد ان الفرق بين السعر الذي يدفعه البنك للاقراض والسعر الذي يتقاضاه العملاء بالاقتراض يمكن البنك من تحقيق ارباح وفي كثير من الحالات تكون اهمية المؤسسات المالية اكثر وضوحاً خلال فترات الركود وذلك لاقتصار المدخرون على النقد وتفتقر المصارف الى الاموال النقدية لتمويل اقراض المستهلكين وذلك بسبب هذا الركود فتقوم المؤسسات المالية بتقديم اودعاً مختلفة من التأمين يتراوح بين التأمين على الحياة والتأمين على عقود الرهن العقاري والرهن العقاري هو قرض يمكن المقرض سواء كان فرداً او مؤسسة من ان يقرض نقوداً ليقوم بشراء منزلاً او اي عقار اخر، كما تقوم شركات التأمين والبنوك بتأمين المؤسسات المالية الاخرى واذا اصبح احد البنوك معسراً تستوعب خسائره جزئياً المؤسسات الاخرى التي تؤمن له في بعض الحالات فيمكن ان يؤدي ذلك الى مخاطرة نظامية حيث يؤثر انهيار البنك الرئيسي سلبياً على البنوك الاخرى والاقتصاد ككل، فتعتبر المؤسسات المالية منظمة حكومية ذات ارادة ذاتية ، وشخصية قانونية مستقلة فتقوم الدول بأنشاء هذه المؤسسات بهدف تحقيق الاهداف المشتركة ويقوم بتحديد وطريقة الوصول اليها ، فتلك المؤسسات هدفها هو تمويل المشروعات الحكومية والخاصة وتقوم بتشجيع

الاستثمارات الدولية وتسهيل تدفق رؤوس الاموال وتأمين حرية انتقالها
وتثبيت سعر الصرف وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، فهي تسعى الى
تحقيق حد ادنى من العوائد الناجمة خصوصاً عن فوائد القروض ونسب
ارباح المشروعات المساهمة فيها وايضاً تهدف الى تقديم خدماتها بدون
مقابل، فنجد ان المؤسسات المالية تخدم اكثر الناس بطريقة ما وذلك لان
المعاملات المالية جزء مهم من الاقتصاد ونجد ان الافراد والشركات تعتمد
على المؤسسات المالية في المداولات والاستثمار وهنا نجد ان الحكومة تهتم
بالاشراف على المؤسسات المالية وتنظيمها بالامر الضروري وذلك لاهميتها
ولانها تلعب دوراً مهماً للاقتصاد، تاريخياً قد يسبب افلاس المؤسسات المالية
حالة من الذعر ففي الولايات المتحدة تضمن شركة تأمين الودائع FDIC
حسابات وودائع منتظمة لطمأنة الافراد و الشركات فيما يتعلق بسلامة اموالهم
في عهدة المؤسسات المالية وتشكل صحة النظام المصرفي لأي امة حجز
الاساس لاستقرار اقتصادها وقد يسبب فقدان الثقة بمؤسسة مالية ماذعر
مصرفياً وربما يؤدي الى الاسراع لسحب الودائع منها ، فالمؤسسات المالية
اصبحت جزء لا بد من الاهتمام لوجوده وتطوره والتخطيط له للعمل بكفاءة
اكثر فتعتبر هي المسؤولة عن تزويد السوق بالمال من خلال تحويله من
المستثمرين الى الشركات على هيئة قروض وودائع واستثمارات ومن اكثر
انواع المؤسسات المالية انتشاراً البنوك التجارية، و تقوم المؤسسات المالية
بتنظيم الادارة لتزويد السوق بالمال وحماية المستهلك فهي تلعب دوراً حيويّاً
هاماً في النظام المالي لأي بلد وبالتحديد في البلدان ذات الاقتصاديات

المتطورة باستمرار فتقوم المؤسسات بتوفير كافة انواع العمليات المالية من ناحية الادخار ومتطلبات الاستثمار ، فالمؤسسات المالية تقوم بتجميع الموارد والقيام بنشاطاتها اقتصادياً فهي كيان مادي في الغالب ليحقق نجاح البلاد اقتصادياً فهي من المؤسسات الحيوية الهامة في كل انواع الاقتصاد فتقوم بعملية تقديم الاموال للمستهلكين والخدمات وتوفر عدة انظمة لسداد المدفوعات وايضاً توفير السيولة اللازمة من النقود للنظام المالي وتعتبر من اهم وسائل التبادل وتشجيع المؤسسات المالية على ادخار الاموال وتقوم بتوظيف المدخرات في استثمارات مختلفة ولتقديم كل هذه المميزات التي تقدمها لابد من ان تكون هذه المؤسسات المالية ناجحة بعملها وتقدم مستوى الخدمة والجودة المطلوبة فهي التي يمكنها التعبير عن رؤيتها لاهداف ووضع استراتيجيات محددة وواضحة وهي التي تهتم بالموارد البشرية من جميع النواحي ابتداء من اختيار كوادرها ومن ثم تدريب هذه الكوادر والعمل على تنمية مهاراتها وتحفيزها ومشاركتها في صنع القرارات الهامة والمؤثرة بالنسبة للمؤسسة ، وتقوم بالاهتمام بالعملاء والسعي الدؤوب للوصول الى رضاهم عن خدماتها ولنجاح هذه المؤسسات لابد انه يعتمد على القيم الخاصة بروح الفريق والابتكار وتحمل المسؤولية واحترام الآخرين سواء كانوا موظفين او عملاء او منافسين وتعتبر الجودة الشاملة من ضمن اهتمام المؤسسة ولا بد لاستمرار اهمية هذه المؤسسات ان يكون دائماً سعيها مستمر لتحسين الاداء وتطوير الخدمات المقدمة ووضع خطط لتقديمها وتكون متقدمة وصحيحة فتعتبر هذه المؤسسات جزء مهم واقعياً لتقدم الاقتصاد فبدا انها جزء لا يتجزأ من اهمية البلاد اقتصادياً وفكرياً

الأهداف

من المعروف عند التحدث عن أهداف المؤسسات المالية نجد انها أولاً ويعتبر الهدف الرئيسي لهذه المؤسسات وهو التخطيط لتحقيق العملية الربحية وعند التخطيط لتحقيق هذا الهدف فيعتبر هو أولى خطوات البناء الاقتصادي الناجح بالإضافة للوصول الى هذه الأرباح في أسرع وقت ممكن بغية خلق توازن بين معدلات الانفاق والكسب فيعتبر هذا هو تركيز المؤسسات المالية الأهم والأول والآخر ويجب ان يسعى المدراء القائمين لهذه المؤسسات على الوصول الى المدخرات بأقل تكلفة ممكنة واستخدام الأموال بطريقة وغاية صحيحة للوصول الى تحقيق العائد منها بأعلى قيمة، اي الحصول على الموارد بقيمة ادنى والتكلفة الاعلى تكون بالنسبة للعائد وللحصول على هذا الهدف لابد من الاهتمام بالعديد من مجالات اتخاذ القرارات ، وهذه الأهداف الحيوية في قطاع الأعمال الخاصة على كافة المستويات وقد برزت أهمية وضع الأهداف المالية الاجرائية كمجموعة الأهداف المضافة باعتبارها النقاط المرجعية التي على أساسها يقاس الأداء المالي وللحصول على أداء وربح عالي للأموال التي تدار في المؤسسة لأبد من ملاحظة ان هناك عوامل داخلية ومنها الأهداف الخاصة بطبيعة رأس المال وملكيته والأهداف الخاصة لحجم وحالة كيان العمل والأهداف الوظيفية الأخرى التي تؤثر على رأس

المال الذي تمتلكه المؤسسات المالية وهناك ايضاً عوامل خارجية وهي الظروف الاقتصادية وسعر الصرف والمنافسون والتغير السياسي والاجتماعي فلا بد من مراعاة هذه الاهداف لطبيعة المال الذي يدار ليحدد جميع الاهداف التي يريدوا الوصول اليها ويوجد نوعين للادارة في المؤسسات المالية الادارة للقطاع العام والقطاع الخاص والاثنين يوجد بينهما علاقة مشتركة وكل منهم يريد الحصول على نفس ذات النتيجة وهي تحقيق الربحية ويؤدي ذلك الى زيادة الاستخدام وزيادة الناتج القومي الاجمالي وهو الامر التي تسعى إليه الادارة المالية العامة، فالمؤسسات المالية تتركز اهدافها حول الموازنة بين المحافظة على وجود المؤسسة وحمايتها من خطر الافلاس والتصفية بين تحقيق العائد المناسب على الاستثمار ، ولتحقيق القيمة المالية للمؤسسة بدأ الاقتصاديون استعمال تعظيم الربحية كهدف لتقييم الاداء التشغيلي للمؤسسة لأنهم يروا انه عند التركيز على الربحية فذلك يعبر عن مدى كفاءة الاقتصاد للمؤسسة لهذا قالوا ان جميع القرارات داخل المؤسسة يجب ان توجه نحو تحقيق اقصى ربح ممكن وذلك من خلال العمل على زيادة انتاجية المصادر المتاحة للاستثمار الى اقصى حد ممكن ، ولكن الماليون فلم يقبلوا بفكرة تعظيم الربح التي تحدث عنها الاقتصاديون كهدف لتقييم الاداء التشغيلي للمؤسسة لأعتبار هذا المفهوم له عيوب ومنها التالي: عدم اخذ مخاطرة الاستثمار بعين الاعتبار و تجاهله للقيمة الزمنية للنقود بالإضافة الى الغموض في طريقة احتسابه وقد تقدموا بفكرة تعظيم القيمة الحالية للمؤسسة لقياس ادائها التشغيلي كبديل لتعظيم الربحية لعدة

اعتبارات وهي ان الربح الاقصى المطلق لا يعكس بشكل مناسب الاستخدام
الامثل للموارد وثانياً ان هدف تحقيق اقصى ربح ممكن يجعله يتجاهل
المخاطر الناتجة عن الاستثمار وهذه الفكرة تعني الانحياز نحو المشروع
الاكثر ربح بغض النظر عن نسبة المخاطرة في حين انه لا يقبل المستثمرون
بالمشاريع ذات المخاطرة المرتفعة خاصة اذا ماثم احتسابها بأستعمال سعر
خصم يتناسب والخطر المتوقع، ويجب الاخذ بعين الاعتبار ان الربح المطلق
لا يأخذ عنصر الزمن بعين الاعتبار ولذلك عند تحقيق الربح لابد للمدير
المالي ان يحصل على الاموال المطلوبة بأقل مايمكن من تكاليف والمخاطرة
واستثمار الاموال بطريقة ماتمكن المؤسسة وكوحدة واحدة من تحقيق عائد
لايقل في مستواه عن استثمار الاموال في مشاريع اخرى تتعرض لنفس
الدرجة من المخاطرة كما يعتبر المدير المالي الجيد هو المدير القادر على
الموازنة بين السيولة والربحية فرغم انها هدفين متعارضين لكنهما
متلازمان حيث يجب على المدير المالي ان يكون قادراً على توجيه
استثمارات المؤسسة واستغلال فوائض الاموال وتوظيفها بحيث تعطي عائداً
جيداً وبنفس الوقت ان يكون قادراً على الاحتفاظ بأموال على شكل نقد وشبه
نقد لمواجهة الالتزامات المترتبة على المؤسسة لذلك وجود مدير مالي
مناسب ولديه تخطيط عالي لدى المؤسسة لأبد من تواجده بكفاءة وعمل
مستمر يهدف الى تحقيق اهداف المؤسسات المالية ومن اهداف المؤسسات
المالية ايضاً هي ادارة الاصول والخصوم وهنا تبدأ الادارة بالتركيز على
زيادة الفرق بين التكلفة المدفوعة للمدخرين وبين العائد والذي يتم تحقيقه
من القروض او الاستثمار وهذا ماثم توضيحه مسبقاً وفي اطار اخر هو إدارة

راس المال عند محاولة ملاك المؤسسات تخفيض راس المال الى الحد الممكن والاعتماد على الاموال الغير لزيادة العائد الذي يحصلون عليه وهو مايسمى بالمتاجرة بالملكية، الرقابة على المصروفات فتعتبر الرقابة على المصروفات عامل مهم لزيادة الربحية رغم ان المنافسة بين المؤسسات المالية لجذب المدخرات غالباً ماتؤدي الى زيادة المصروفات وذلك بسبب زيادة معدلات الفائدة المدفوعة للمدخرين الا يوجد طرق اخرى للتقليل من العمالة او المصروفات غير المباشرة وزيادة استخدام الآلية والتكنولوجيا الحديثة فقد تساعد على تخفيض المصروفات ، ومن وجه اخرى السياسة التسويقية فهي تتضمن تسعير الخدمات المالية والتركيز على مايلي : اولاً معرفة رغبات العملاء وثانياً الاسواق الجديدة، الاعلان عن الخدمات الجديدة كوسائل لجذب المدخرات وتقديم القروض، لذلك نجد ان المؤسسات المالية عبارة عن ماتعنية الارقام من عملية ربحية تترتب على التخطيط الصحيح لهذه المؤسسات المالية ليتم على ذلك التقدم لهذه المؤسسات ومراعاة الخسائر المترتبة على التخطيط المالي الغير منظم فيتم الاخذ بعين الاعتبار ان هذه المؤسسات عبارة عن عملية كبيرة اما ان تؤدي الى ربحية اما ان تؤدي الى خسارة ولكن كان هدفها الاساسي هي العملية الربحية وهي التي تسعى دائماً لتحقيقه وتنفيذه بجميع الطرق العملية الصحيحة .

خصائص وسمات المؤسسات المالية

من الطبيعي وجود خصائص للمؤسسات المالية التي تقوم بدور الوساطة المالية ومن هذه الخصائص أولاً؛ الابتكار والانشاء فتعمل هذه الميزة على إصدار اوراق مالية جديدة بأنواع مختلفة اذا تقوم المؤسسات هنا بالعمل على جمع المعلومات ودراسة البيئة المالية وذلك لتحديد انواع الاوراق المالية المصدرة فضلاً عن جلب معلومات على امكانية انشاء اوراق مالية جديدة وفق اساس العائد والمخاطرة وثانياً ؛ التوزيع فتقوم المؤسسات المالية بعملية بيع الاوراق المالية للمؤسسات و الشركات التي بحاجة الى تمويل والتي تصدر لأول مرة من اجل رصد راس المال اللازم للأنشطة التي تروم الشركة بها وهنا يكون دور المؤسسة المالية لعب دور الوساطة المالية او المباشرة ونادراً ماتشتري الاوراق المالية لصالح زبائنهم من اجل بناء محافظتهم والاشراف عليها وقد تحتفظ بالاوراق المالية اذا ارادت عمل مخزون منها لمواجهة حالات الطلب ثالثاً؛ الخدمة وهي ان ماتقوم به المؤسسات المالية هو العمل على توفير الخدمات بشكل صحيح للأفراد من خلال تجميع مقسوم الارباح او الفوائد على السندات وإيدعها في حساباتهم او يوكلونها بالقيام بالاعمال المالية بالنيابة عنهم مثل متابعة القضايا المدفوعة على الشركات المالية او العقود ومتابعة مخاطرة الاستثمار وعمليات التصفية ، رابعاً ؛ التعبئة ويقصد بها جميع المدخرات للأفراد

وتوجيهها نحو الاستثمار بالحجام الكبيرة إذا يلاحظ من ذلك تقليل كلف المعادلات من تحقيق عائد كبير بالنسبة لصغار المدخرين الذين لا يستطيعون دخول السوق بأمكانياتهم المتواضعة ، خامساً: الضمان تقوم هذه المؤسسات بتوفير عملية الضمان وذلك من خلال ضمان القروض او التعهدات فيما يخص التجار إذا تقوم المؤسسات هنا بعملية التعهد او الضمان للأفراد الذين ليس لديهم القدرة على اقتراض مبالغ كبيرة لضعف مركزهم المالي ولذلك تعمل هذه المؤسسة المالية على الاقتراض بالنيابة عنهم وتقديم هذه القروض لهم وسادساً؛إدارة المخاطر التي يتعرض لها الزبائن بمعنى انه من حق الزبائن وجود لديهم وسيلة تحافظ لهم على الامان ونتيجة الى ذلك فقامت المؤسسة المالية بالعمل على العائد الذي تحصل عليه المؤسسة فقد يكونذا مخاطرة على المؤسسة والعميل لذلك تستخدم هذه المؤسسات تقنيات معينة في تقليل المخاطرة ويمكن بيان تلك المخاطرة من خلال تقسيمها الى عدة انواع هي تبعاً ؛ فنبدأ بالمخاطرة النظامية فهي المخاطرة التي تصيب جميع الاصول المالية دون تميز لكنها تكون متباينة وتتمثل في تقليل قيم الاصول المالية اذ يمكن هنا التحوط لكن لا يمكن التجنب منها حتى باستخدام التنوع من انواعها ، المخاطرة لأسعار الفائدة ،مخاطرة اسعار الصرف (التضخم)، سعر المنتج (مخاطرة السعر الواحد) ، مخاطرة الصناعة ، ونأتي الى القسم الثاني من التقسيمات التي يتم بها تجنب او التقليل المخاطرة وهي مخاطرة الائتمان ويمكن التعبير عنها على انها عدم قدرة المدين على الايفاء بدينه هذه المخاطرة يمكن تنويعها لكن ليس بشكل تام

لأنها غالباً ماتكون نتيجة مخاطرة نظامية ، ثم تأتي الى مخاطرة الشراكة وهي المخاطرة الناتجة بسبب الاداء السيئ للشريك المالي الذي يتشارك مع المنشأة المالية او الفرد اذ ان عدم قيامه وتقديمه اداء جيد سيؤدي الى انخفاض اسعار الاوراق المالية الخاصة بالمستثمر ولا سيما الشركات ذات القطاع الواحد وان الخلاص من هذه المخاطرة يكون من خلال اداء التنوع لكونها من المخاطرة غير النظامية ، ثم يأتي المخاطرة التشغيلية ؛ هي المخاطرة المرتبطة بعدم دقة العمليات المؤدات مثال على ذلك التسويق او تسليم المنفذ الخاطئ او أخطاء في حساب مبالغ صحيحة وغيرها مثل عدم الايفاء بمتطلبات العمل القانونية اذ لا تظهر هذه المخاطرة في الشركات ذات الادارات الجيدة فكما ثم ذكره قبلاً ان الادارة الجيدة تبني عليها مؤسسة مالية ناجحة ولكن بالرغم من ذلك فهي قليلة الحدوث، ثم المخاطرة القانونية وتعتبر هي المخاطرة الناتج عنها التطبيق غير الصحيح للقوانين او تجاوزها وعدم الاهتمام بها وهذا النوع من النظام للمؤسسة يعتبر مخاطرة غير نظامية ينتج في البلدان التي تكون التشريعات بها متشابكة ومتفرغة بصورة كبيرة يصعب احتواها من قبل المؤسسات المالية او المتعاملين معها مع غياب الدور الرقابي، فتلك الخصائص التي يتميز بها المؤسسات المالية وبما تتمتع به من مزايا للنتاج الاقتصادي او المزايا التي تتعلق بنفس ذات المؤسسة من حيث جمع المعلومات اللازمة عن المقترضين ومن خلالها تستطيع هذه المؤسسات بما لديها من خبرات ومتخصصين القيام بتجميع وتحليل البيانات والمعلومات سواء كانت لها علاقة بالجهات المقرضة او

الجهات المقرضة ويقوموا بذلك بأعلى كفاءة وهو ما يصعب على الغير توافيره وذلك يمكنها من وضع معايير عملية تستطيع من خلالها التصرف على نقاط القوة والضعف للمراكز المالية للمقترضين، ولذلك يجب على هذه المؤسسات الوعي لما يلي، حماية ملكية المعرفة وتلافي الاخطاء القانونية والاطفاء الادبية وإدارة المفاتيح الاساسية للاعمال وادارة المخاطرة جيداً وتركيزها على حماية ورقابة العوائد ولكن هناك مخاطرة تعتبر للشركة او المؤسسة لها القدرة على تحويلها لاجبائي وذلك عن طريق بيع وشراء الاصول المالية لاجل التنويع وشراء اصول ذات مخاطرة عندما يكون إدارة مخاطر الشركة لا تحقق ميزة تنافسية فيجب ان تركز على البيع والمشاركة واستخدام المشتقات والتركيز على المخاطرة التي تتعرض لها الميزة التنافسية، وهناك مخاطرة لابد من المؤسسة تجنبها تماماً وهي تقليل فرص المخاطرة الناتجة عن الانشطة وعدم اللجوء الى مصادر تجلب المخاطرة في العمل واذا وجد لابد على المؤسسة امتصاص هذه المخاطرة اثناء العمل واذا وجدت اي نوع من هذه المخاطرة فتقوم باستخدام التنويع والموازنة والتحوط وذلك يجعلها قادرة على حماية المؤسسة والسيطرة على الربحية ، فتعتبر خصائص المؤسسات المالية عبارة عن عملية تؤدي الى تحقيق اهداف هذه المؤسسة بشكل ناجح ومستمر فما هي الا عبارة عن خطط وسمات وناتجة عن كفاءة العمل والتفكير الناجح لهذه المؤسسات فليتم تحقيق نجاح هذه المؤسسات فلا بد من وجود لها فروع وهي عبارة عن خصائص وسمات واهداف ،وتطور ناجح وبشكل صحيح يترتب على ذلك وجود إدارة مناسبة ومناسبة لانها هي ماتقوم عليه المؤسسات المالية المتقدمة.